موقف جمهورية مصر العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (1993-2001)

مصطفى عبد السلام زملط

الملخص:

تناولت البحث التغيرات التي طرأت على موقف جمهورية مصر العربية من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو للسلام عام ١٩٩٣، حتى وقوع أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١.

اختار الباحث أهم المحطات التي تخللت هذه المرحلة؛ خصوصاً وأن هذه المرحلة قد حفلت بالعديد من الأحداث الإقليمية والدولية الهامة التي كان لها الأثر البالغ في تغيير سياسات دول المنطقة بشكلٍ عام، وموقف جمهورية مصر العربية بشكلٍ خاص.

وركزت الدراسة على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأثره على كيفية تعامل الحكومة المصرية معه، بحسب تطور الظرف الإقليمي والدولي.

ABSTRACT:

This study tackled the change in attitudes for Egypt after signing Oslo Peace Agreement in 1993 till September 11 in 2001. The researcher examined the most important stages from 1993-2003 in which it witnessed a lot of international and regional events that resulted in the change of policies of countries of the region in general and for Egypt in particular.

The study focused on the Palestinian- Israeli conflict and how the Egyptian government treated according to the development of the regional and international circumstances.

الإطار العام للبحث:

لم تكن المرة الأولى التي يتوصل فيها الإسرائيليون إلى توقيع معاهدة سلام مع طرف عربي، حيث كانت اتفاقية كامب ديفيد التي وقعت في عام ١٩٧٩م، أول معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر،وكانت في عهد الرئيس الراحل أنور السادات برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها الأسبق جيمي كارتر، وبحسب رأي بعض المراقبين فإن ردود فعل الأنظمة العربية الرسمية في حينه، كان مختلفاً عن رد فعلها في أعقاب توقيع اتفاق إعلان مبادئ السلام (أوسلو) بين الفلسطينيين والإسرائيليين في عام ١٩٩٣م، فقد استنكرت معظم الدول العربية في ذلك الوقت إقدام مصر على هذه الخطوة مع دولة تمثل دولة العدوان في المنطقة، وكان من آثارها تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، وخروجها من الصف العربي أيضاً، ليس بإرادتها ولكن تحت تأثير الضغط العربي، وعلى الرغم من نجاح الاتفاقية المصرية الإسرائيلية في تحقيق بعض الأهداف المهمة للجانب المصري، وأهمها انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء ووقف حالة التوتر على الحدود المصرية التي استمرت ما يزيد عن اثني عشر عاماً (Bill *and*Springborg،2004).

وكان ذلك بمثابة إنجاز كبير بالنسبة لمصر، ولكن الدول العربية على الرغم من ذلك، لم تقبل وجهة النظر المصرية بهذا الخصوص، وتمسّكت بموقفها الذي ذكرناه تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي ؛ وبالمقارنة بين مواقف الدول العربية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي في عام ١٩٧٩م، وموقفها بعد إبرام اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م؛ فإننا نجد أن هذه الدول التي كانت تقف موقف الرافض من اتفاقية كامب ديفيد بين الإسرائيليين والمصريين، قد تغير موقفها خلال أقل من خمسة عشر عاماً؛ لنجدها اليوم تؤيد الوصول إلي اتفاق مع الطرف الإسرائيلي؛ وإن كان هذا التأييد قد أخذ أشكالاً متعددة (نافعة، 1996).

بادرت المملكة الأردنية الهاشمية إلى توقيع اتفاق وادي عربة مع إسرائيل ليكون ثالث اتفاق سلام عربي إسرائيلي رسمي معلن بعد اتفاقية مصر عام ١٩٧٩م، ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣م(Waston،2000)، كما أن سوريا أيضاً كانت قد حققت تقدماً في مفاوضاتها مع الإسرائيليين، في سبيل التوصل إلى اتفاق يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام واستعادة هضبة الجولان السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م .

أما مصر فلقد باتت تعتبر راعية السلام في المنطقة، ووصلت العلاقات المصرية الإسرائيلية إلى أرفع مستوياتها على المستوى الدبلوماسي، حيث إن التمثيل الرسمي بين مصر وإسرائيل بات شبه كامل، ولا تقارن هذه العلاقة المميزة بين مصر وإسرائيل مع علاقة دول عربية أخرى بإسرائيل في المنطقة، فقد سُجل خلال فترة رئاسة الرئيس الأسبق حسني مبارك أكبر عدد من الزيارات الرسمية للمسئولين الإسرائيليين لدولة عربية على الإطلاق، سواء على مستوى رئيس دولة إسرائيل أو رئيس وزرائها أو غيرهم من المسئولين، كما أنه تم خلال تلك الفترة إبرام العديد من الاتفاقيات، التي تتعلق بالأمن المشترك والحدود بين مصر وإسرائيلوالسلطة الفلسطينية،أسهمت كل من مصر والأردن وبشكل واضح في تسهيل تطبيق اعلان المباديء الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال التعاون الكبير وخصوصاً فيما يخص الجانب الأمني بحكم الحدود المشتركة، كما أن الاتفاقية سهلت على الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة من حرية التنقل بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والسفر إلى خارج مناطق السلطة الفلسطينية بحرية ويسر مقارنة عن ذي قبل من خلال معبر رفح المصري وجسر الملك حسين الأردني أو من خلال مطار غزة، كما مكنت من عودة عدد من اللاجئين الفلسطينيين(أبو ستة،2000)، يمكننا القول؛ بأن بعض الدول العربية كان لها الأثر الكبير في إنجاح اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وبالتحديد مصر والأردن،ولو أن هذه الدول بقيت على موقفها السابق في عام ١٩٧٩م؛ لما كُتب لمثل هذا الاتفاق أن يرى النور.

مشكلة البحث :

في ضوء الأوضاع والتغيرات السياسية القائمة، وارتباطها المباشر بالوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً، فإن مشكلة البحث تكمن في التعرف على التغيرات التي حصلت على موقف جمهورية مصر العربية تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والأهداف التي تسعى مصر إلى تحقيقها بعد إبرام اتفاق إعلان المبادئ بين طرفي النزاع، كما أن الدراسة تلقي الضوء علي الالتزام الأخوي والأخلاقي لجمهورية مصر في دعمها للسلطة الفلسطينية، في مقابل التعامل مع صديق اليوم إن صح التعبير وعدو الأمس ألا وهي إسرائيل.

مبررات البحث:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تطرقت إلى قضية التطبيع فإن موضوع التغير في موقف مصر تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لم ينل ما يستحق على المستوى البحثي الأكاديمي ؛ فالقضية أكبر من أن نحصرها في التطبيع؛ إذ إن هناك جوانب أخرى عديدة ومهمة لهذا الموضوع، ولا يزال هذا الموضوع قيد البحث والدراسة .

أهداف البحث:

١. التعرف على الدور الإقليمي والحيوي الذي تمثله مصرمن قضية الصراع.
٢. التعرف على أهم نقاط التحول في موقف مصر تجاه قضية الصراع.
٣. محاولة معرفة الصعوبات التي تواجه الفلسطينيين من الاستفادة من المكانة الاستراتيجية لجمهورية مصر بحكم أنها دولة شقيقة بالأساس .
٤. الكشف عن المواقف والمؤثرات الدولية التي تسعي إلي توجيه سياسة مصر في سبيل تحقيق مصلحة الدول الكبرى.

أسئلة البحث/الفرضيات:

- ما مدى تطور موقف جمهورية مصر من قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قبل توقيع اتفاق أوسلو وبعده؟
- ما مدى تطور العلاقات المصرية الاسرائيلية بعد اتفاق السلام؟
- ما هي مظاهر التغير في موقف مصر تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ؟
- ما هو مستقبل العلاقات بين مصر والطرف الإسرائيلي ؟

حدود البحث :

تبدأ فترة الدراسة بتوقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي تمثل مرحلة حساسة في تاريخ القضية الفلسطينية، وهي مليئة بالعديد من الأحداث والتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية،وتشكل أحداث الحادي عشر من سبتمبر حدثاً مفصلياً، لتداعياته على المنطقة العربية بشكل عام وعلى مصر بشكل خاص، وأثرها علي سياستها تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

منهجية الدراسة:

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي Descriptive Method بصورته الكيفية للحصول علي البيانات الأولية، والمعلومات الثانوية اللازمة لتحليل ما يتعلق من نتائج حاصلة، واللازمة لما يتناسب ويتلاءم مع أسئلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها.

أدوات البحث :

اعتمد الباحث على عدد من الأدوات التي استخدمت في جمع البيانات، وهي:

المواد المتوفرة: حيث قام الباحث بتحليل المواد الأولية والثانوية الداعمة للبحث من خلال مراجعة وبحث لكل المواد المتوفرة بهذا الخصوص ، ونؤكد على الكتب العلمية الحديثة والدوريات والمجلات ومواقع الانترنت المختصة في موضوع البحث.

المبحث الأول:عملية السلام في الشرق الأوسط:

١-١ :الموقف المصري من تطور الأحداث في الشرق الأوسط:

لقد تميّزت مصر دائماً بعلاقة خاصة مع الفلسطينيين، تميزها عن علاقتها مع أي دولة عربية أخرى، فلقد مرت تلك العلاقة بمراحل متذبذبة بين تعاون وصل إلى حد التطابق شبه الكامل في المواقف، وبين تصارع وصل أحياناً إلى حد القطيعة،وكان لأسلوب إدارة الصراع مع إسرائيل الأثر البالغ على هذه العلاقة، فلقد شكل المشروع الصهيوني لإنشاء دولة يهودية على الأرض الفلسطينية خطراً على مصر أيضاً، هذا الخطر أسهم في إنشاء أرضية مشتركة التقت فوقها الأهداف والمصالح المصرية والفلسطينية، ولكن يجب التمييز بين النظرة المصرية للخطر الصهيوني بالمقارنة مع المنظور الفلسطيني له، فقيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية، وارتباط تلك الدولة ارتباطاً عضوياً بالقوى المهيمنة في النظام الدولي، شكل خطراً على أمن مصر القومي واستقلالها، وهدد مصالحها في المشرق العربي، في حين أنهما كانا بالنسبة للفلسطينيين خطراً على الوجود ذاته، وعلى المصير، وتهديداً للإنسان والأرض والهوية، وأدى هذا التباين ادى تلقائياً إلى التباين في السياسات والرؤى بشأن أسلوب التعامل مع هذا الخطر وذلك بسبب حجم المصالح المعرضة للتهديد ونوعيتها ومستواها.

المصري الفلسطيني، فلقد أدركت القيادة المصرية أن السلام إما: أن يكون شاملاً، وإما ألاَّ يكون هناك سلام على الإطلاق.

كما أن القيادة الفلسطينية أدركت أن الحرب من دون مصر مسألة غير واردة؛ وأن زمن المقاومة المسلحة ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضٍ عربية مجاورة قد ولّى، ولم يتبق سوى إعادة ترتيب الأوراق، من أجل تحسين موقف المنظمة التفاوضي، تمهيداً للانضمام إلى عملية التسوية حين يأتي أوانها، وهنا يمكن القول بأنه لم يعد التنسيق المصري الفلسطيني ممكناً فحسب، بل ضرورياً لكلا الطرفين؛ ولكن مما يؤسف له أن هذا التعاون والتنسيق المصري – الفلسطيني، ورغم اندفاعه نحو الوصول إلى تسوية شاملة لقضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لم يصحبه أي تغير يذكر في موازين الصراع لمصلحة الطرف العربي؛ حيث إن الطرف الفلسطيني كان مُطالباً دوماً بتقديم التنازلات تلو التنازلات.

وكان من الممكن أن تؤدي الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ دوراً مؤثراً في تحسين موقف المفاوض الفلسطيني، ولكن العناد الإسرائيلي والدعم الأمريكي غير المشروط لها حال دون تحقيق ذلك، ثمَّ كان انفجار النظام العربي من الداخل؛ بإقدام العراق على غزو الكويت، كل تلك العوامل أدت إلى إضعاف النظام التفاوضي العربي على نحو خطير.

كما أن أزمة الخليج نفسها كانت سبباً في تباعد الموقفين المصري والفلسطيني لوقت ما؛ فما أن بدأ التمهيد لعقد مؤتمر مدريد حتى عادت قوة الدفع في العلاقة بين مصر ومنظمة التحرير إلى سابق عهدها، ويلاحظ أن التنسيق المصري – الفلسطيني في مرحلة ما بعد مدريد سار في اتجاهين متوازيين: **الأول:** قيام مصر بوضع خبراتها التفاوضية مع إسرائيل، وما تملكه من وثائق، في تصرف الوفد الفلسطيني المفاوض في مدريد، **والآخر:** استمرار الجهود الرامية إلى فتح قنوات اتصال مباشر بين المنظمة والولايات المتحدة، ثمَّ بين المنظمة وإسرائيل .

وتشير الكتابات التي صدرت بعد مؤتمر مدريد، والتي تناولت بالتحليل الملابسات التي أدت إلى المفاوضات السرية بين المنظمة وإسرائيل في أوسلو إلى أن مصر كانت تعلم بتلك المفاوضات؛ وأن عرفات أحاط الرئيس المصري السابق حسني مبارك علماً بنتائجها، عندما أصبح الاتفاق جاهزاً للتوقيع .

لكن ليس هناك ما يقطع بوجود مشاورات مصرية – فلسطينية بشأن نصوص الاتفاق قبل التوقيع، وربما كان السبب رغبة منظمة التحرير في إحاطة النصوص بأكبر قدر من السرية، والتصرف كطرف مستقل لا يتلقى تعليمات من أحد؛ كما أن مصر نفسها كانت حريصة على أن تتحمل المنظمة كامل المسؤولية عما تقبل أو لا تقبل بتوقيعه .

ومن هنا تبدو المفارقة بشأن طبيعة الدور المصري، فمن دون جهود الدبلوماسية المصرية وتشجيعها، كان من الصعب أن تصل المنظمة إلى محطة أوسلو، لكن ما حصلت المنظمة عليه في أوسلو، لم يكن سوى انعكاس لعلاقات القوى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهي علاقة كانت تميل إلى مصلحة إسرائيل بصورة حاسمة؛ وهذا يفسر ما أثاره اتفاق أوسلو من رفض شعبي في مصر، بلغ حد المعارضة الصريحة والعنيفة في بعض الأوساط .

إن المتتبع لمجريات المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، يجب أن يلاحظ دوراً مصرياً معيناً فيها، لا يوازيه دور مماثل أو مشابه على المسار السوري واللبناني، بينما غاب الدور المصري تماماً عن المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية، عندما كانت جارية ؛ كذلك فإن من تابع الدور المصري في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، سيلاحظ بالتأكيد أمرين مهمين: **الأول:** دعم ثبات المفاوض الفلسطيني، عندما يتطلب الثبات، بل وتحريضه عليه، **والآخر:** تشجيعه على المرونة، خصوصاً عندما يتشدد الموقف الإسرائيلي، مع تواطؤ الجانب الأمريكي لصالح إسرائيل بالطبع.

٢-١: عوامل التأثير في صياغة السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية:

إن أهم العوامل هو: العامل الجغرافي – السياسي (الجيوبوليتيكي)، وهو عامل مميز عن العوامل الأخرى الأيدلوجية (القومية العربية، التضامني العربي، الرابطة الإسلامية . . . الخ)، ويتألف هذا العامل من عنصرين متكاملين:

أولهما: الأمن القومي المصري، **وآخرها:** رؤية مصر للمركز الإقليمي الذي تستحقه، بالنسبة للعنصر الأول فيمكن القول؛ بأن مصر ومنذ عهد الرئيس عبد الناصر كانت وما زالت تعتبر أن خط الدفاع الأول عنها من الجهة الشرقية هي: فلسطين؛ وأن شبه جزيرة سيناء تعتبر ذات أهمية من ناحية عسكرية، للدفاع عن حدود مصر في حال

قيام أي اعتداء عليها من هناك؛ وأنه بالتالي يعتبر الأمن المصري "مكشوفاً"، إذا قامت هناك دولة معادية، أما العنصر الآخر فيظهر واضحاً في الرفض المصري الواضح والقوي، لما عرضته القوى الغربية من مشاريع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية "أمن الشرق الأوسط"، وحتى يومنا هذا "الشرق الأوسط الجديد"، وكان هذا الرفض صادراً عن حكومات مصرية متنوعة الاتجاهات، ما بين الموالاة للغرب والتصادم معه،على أن السعي المصري لمركز الصدارة الإقليمي، لم يقتصر على الصراع مع القوى الخارجية فحسب، بل شمل أيضاً محاولات بعض الدول العربية إحراز تلك الصدارة، ولقد رأت مصر في عقد "مؤتمر مدريد"، بمشاركة الدول العربية المعنية بالصراع مع إسرائيل، تحقيقاً لمسعاها لتعميم القبول العربي بالسعي للسلام مع إسرائيل.

كما أنها رأت فيه فرصة مناسبة لاستعادة جزء من مكانتها الإقليمية؛ وأن تفتح لنفسها طريقاً يجعل منها "الراعي الإقليمي" لعملية السلام تحت مظلة الراعي الدولي الأمريكي، ولقد وجدت مصر في البوابة الفلسطينية المدخل المناسب لتحقيق سياساتها وأهدافها، وذلك لأسباب أبرزها:

١- إن علاقاتها بسوريا ليست على ما يرام، بسبب أزمة الثقة المتبادلة؛ وأنها تراوحت دائماً ما بين التحالف والتنافس، منذ خروج سورية من وحدتها مع مصر سنة ١٩٦١م، وحيث تعتقد السياسة المصرية أن سورية أسهمت في توريطها في حرب ١٩٦٧م، ومعالم ضعف هذه الثقة كثيرة.

٢- التاريخ الطويل والمطرد من الرعاية المصرية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها سنة ١٩٦٤م، ثم استحواذ "الفدائيين" على قيادتها ومؤسساتها سنة ١٩٦٩م، واستضافة مصر لمجالسها الوطنية انتهاءً بزيارة السادات للقدس سنة ١٩٧٧م، ثم الدور المصري في ترتيب حماية القوات الفلسطينية المنسحبة من لبنان سنة ١٩٨٢م، في مقابل احتضان سورية للعناصر المنشقة عن منظمة التحرير والمناوئة لقيادتها، يُضاف إلى ذلك وجودالرئيس الراحل ياسر عرفات على رأس المنظمة، وهو المعروف بكونه "مصري الهوى"، وهو: أيضاً مصري المنشأ والتربية.

٣- الارتياب المصري بوجود علاقة سرية بين الأردن وإسرائيل، تجعل من التوصل إلى اتفاق سلام بينهما أمراً متوقعاً ولا يحتاج إلى رعاية؛ وأنه ينتظر تغطية فلسطينية تحاصر ما هو محتمل أو متوقع من تداعيات على الداخل الأردني.

وعلى هذا فمنذ بدأت المفاوضات انطلاقاً من مؤتمر مدريد في خريف عام ١٩٩١م، أحاطت مصر المفاوض الفلسطيني برعايتها، سواء في مفاوضات واشنطن العلنية، أو في مفاوضات أوسلو السرية؛ إذ وضعت خبراتها بالتفاوض مع إسرائيل في تصرف المفاوضين الفلسطينيين، وعينت لهم المستشارين.

المبحث الثاني:الموقف المصري :

٢-١: اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣:

يعتبر البعض عام ١٩٩٣م، تاريخاً مهماً في تاريخ القضية الفلسطينية، بل ويعتبره البعض الآخر حدثاً مفصلياً لها، وبالتحديد يوم ١٧ آب (أغسطس) ١٩٩٣م، عندما قام ممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية، وممثلون عن الحكومة الإسرائيلية بالتوصل إلى اتفاقٍ، عُرف لاحقاً باتفاق أوسلو، أو اتفاق إعلان المبادئ، والذي شبهه البعض من حيث الأهمية، بتصريح بلفور عام ١٩١٧م، وحرب عام ١٩٤٨م، وقيام دولة إسرائيل، أو حرب عام ١٩٦٧م، لقد تباينت ردود الأفعال الدولية والعربية على هذا الحدث المهم، بين مؤيدٍ ورافضٍ، وبالإمكان دراسة موقف مصر قبل هذا التاريخ، من خلال جولة وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" في المنطقة عام ١٩٩١م، بعد أسبوعٍ من إعلان الرئيس "جورج بوش الأب" عن مبادرته للسلام، والتي قام فيها الوزير "بيكر" بجولة مكوكية مكثفة زار فيها دول المنطقة .

ومنذ أن بدأ مؤتمر السلام في مدريد في نهاية تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩١م، والعالم بدأ يترقب نتائج ربما أخذت وقتاً أكثر من اللازم، حتى ظهرت بحسب رأي المراقبين، وكانت الدول العربية قد انهت اجتماعاتها على مستوى وزراء الخارجية في بيروت، بعد الاتفاق على التنسيق بين الوفود، لمواجهة التعنت الإسرائيلي، الى ان ظهر نبأ هذا الاتفاق الذي اشتهر على الفور بخيار "غزة أريحا – أولاً"، في الوقت الذي كان العالم فيه مشدوداً للجولة الحادية عشرة من المفاوضات بعد مؤتمر مدريد .

كانت المفاجأة كبيرة على كل المستويات، ولقد ظهر ذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، فقد تباينت الآراء حول الأسباب الحقيقية وراء توقيع الاتفاق، فرأى البعض؛ أن الاتفاق يعكس حرفية موازين القوى بين العرب والتحالف الأمريكي الإسرائيلي من جهة، والوزن المحدود لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل للشعب الفلسطيني من جهةٍ أخرى،ويرى آخرون أن نجاح الاتفاق لم يكن بسبب سريته في أوسلو، وإنما لعوامل موضوعية أخرى في مقدمتها، ابتعاد الاتحاد السوفيتي؛ إن صح التعبير، وزوال جبهات الرفض العربية الرسمية ولو بصورة مؤقتة.

وفي هذا السياق يجب تأكيد أن هذا الاتفاق ليس من صنيع الفلسطينيين وحدهم؛ وإن أسهم الوضع الفلسطيني وأزماته المتكررة بذلك؛ وإنما هو مسئولية الاتفاقيات العربية التي تعكس موازين القوة ومراحل تاريخية وحاجات متناقضة، لأطراف بينها خلافات عميقة، كان الفلسطينيون ومازالوا يدفعون ثمن هذا الضعف والانشقاق في الصف العربي .

٢-٢ :تطور موقف مصر الإقليمي تجاه الصراع في الشرق الأوسط:

من المعروف أن مصر تتبوأ موقعاً مهماً ومميزاً في منطقة الشرق الأوسط: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً ودينياً، فلقد كانت على الدوام محط الأنظار ومطمعاً للاستعمار، ومن هنا فإن العلاقات المصرية الفلسطينية هي امتداد جغرافي تاريخي استراتيجي، وقضية الدفاع عن فلسطين والوقوف إلى جانب الفلسطينيين، يعتبر واجباً مفروضاً تحتمه الظروف الأمنية والاستراتيجية، إضافة إلى الأخوة العربية والإسلامية والمصالح المشتركة.

ومع ظهور الخطر الصهيوني، توثقت العلاقات الفلسطينية المصرية، في الوقت الذي كانت مصر تعيش ملحمة صراع وطني، بين الحركة الوطنية بقيادة حزب الوفد من جهة، وأحزاب الأقلية (السراي) والاحتلال البريطاني الذي يعارض أي تقارب مصري مع الشعبين الفلسطيني والعربي،ولمصر رؤيتها الخاصة تجاه القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن الطبيعي أن تتغير هذه الرؤية عبر فترات زمنية مختلفة، ومنذ حرب تشرين الأول(أكتوبر) ١٩٧٣ تبنت مصر نمطاً محدداً تجاه تلك القضية وهذا الصراع تمثل في حتمية التسوية السلمية؛ وقد نتج عن

ذلك صلح مصري إسرائيلي في اتفاقيتي "كامب ديفيد"، عام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام الموقعة في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩؛ وعليه فإن نهج السلام الذي انتهجته مصر يعتبر خياراً استراتيجياً بالنسبة لها وليس نهجاً مرحلياً .

لقد اختلفت الوسائل التي طرحتها مصر، لتسوية القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي من مرحلةٍ إلى أخرى، باعتبارها أحد المرتكزات الثابتة للسياسة الخارجية المصرية، وباعتبارها ضمن إطار الأمن القومي، ووفق المتغيرات الدولية والإقليمية، جاء مؤتمر مدريد للسلام برعاية أمريكية أساسية، وروسية شكلية، وتبعية أوروبية، واعتبرت مصر في عهد الرئيس حسني مبارك، قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالأساس، هي: قضية فلسطينية يجب أن يتولى أمرها الشعب الفلسطيني كما يقرر الرئيس حسني مبارك منذ توليه الرئاسة، في أول بيانٍ ألقاه أمام مجلس الشعب يوم الأربعاء الموافق ١٤ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨١، قال فيه: "شعب فلسطين هو: صاحب الحق الأول والأخير، وصاحب المسؤولية الأولى والأخيرة؛ في أن يحل قضيته، ولكننا مستمرون في أداء دورنا الذي تفرضه علينا مسؤولياتنا التاريخية؛ في أن نبذل كل العطاء؛وأن نمهد كل الأجواء التي تعيد الطريق الصحيح إلى مرحلة انتقال، يقرر الشعب الفلسطيني مصيره" .

ويتضح من بين تصريحات المسئولين المصريين، حرص مصر على دعم أشقائهم الفلسطينيين، ويقول في ذلك عمرو موسى وزير الخارجية المصري الأسبق: "إن أي حل غير سليم يميل ضد الجانب الفلسطيني؛ فلن يكون حلاً عادلاً، بل سيؤدي إلى مضاعفات، ولذلك وبحكم أننا قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأكبر دولة عربية، إضافة إلى خبرتنا السابقة في التفاوض مع الإسرائيليين، لذلك كان لابد من تغيير الشواهد لصالح العملية الفلسطينية" .

وعلى هذا النحو كان الدور المصري مساعداً وداعماً، لإنجاز الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ولقد فاق هذا الدور وتجاوز كونه وسيطاً،بل هي شريك كامل للفلسطينيين في مفاوضاتهم من أجل تحقيق السلام مع الجانب الإسرائيلي،لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه كان ثمة عتب من الجانب المصري لحظة توقيع الاتفاق، على لسان بعض الكتاب المصريين؛ إذ أنه تمَّ الإشادة بكل الأطراف التي أسهمت في إنجاز هذا الاتفاق ما عدا مصر، لقد أثنى الجميع على الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي،

والنرويج، ولم تُذكر مصر، هل كان ذلك متفقاً عليه مسبقاً بناءً على طلب مصري، أم أنه كان بدون قصد ؟؛ ويبدو أن ياسر عرفات قد قطع الطريق على وسائل الإعلام، من خلال حضوره بنفسه إلى القاهرة، ليؤكد صدق امتنانه للدور الذي أدته مصر في هذا الخصوص، وبرأيي فان مصر كانت بحاجة الى مثل هذا الاتفاق لعدة أسباب، من أهمها رغبت مصر لاستعادة مكانتها وصورتها التي كانت عليها قبل توقيع اتفاق كامب ديفيد في عام ١٩٧٩م، فلقد كان اتفاق أوسلو بمثابة حكم البراءة الذي تصدره المحكمة بعد طول انتظار، والأمر المهم الأخر هو تعزيز مكانة مصر لدى الإدارة الأمريكية والتي تصنفها الأخيرة من الدول الحليفة في المنطقة، وتم تأكيد ذلك بتوقيع اتفاق القاهرة فيما بعد بتاريخ ٤ آيار (مايو) ١٩٩٤ بما عرف بـ"غزة أريحا أولاً".

المبحث الثالث:مصر وموقفها من انتفاضة الأقصى:

لقد كشفت انتفاضة الأقصى في أيلول (سبتمبر)2000 عن الحقيقة التي كان الجميع يخشى مواجهتها في يوم ما، وخصوصاً الفلسطينيون الذين كادوا أن يصدقوا للحظة الادعاءات الاسرائيلين برغبتهم في السلام، لقد أميط اللثام عن أوسلو وما قيل عنها في عام ١٩٩٣ بأنها بداية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وجاءت الانتفاضة لتخلق منعطفاً جديداً في المنطقة، صار يعرف بما بعد أوسلو.

عانت انتفاضة الأقصى من الإشكالية الأساسية للصراع الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني، والتي تمثّلت في الاختلال الفادح في موازين القوى بين الطرفين، لصالح إسرائيل، من ناحية القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، هذا فضلاً عن تمتع إسرائيل بقوة مضافة بحكم انتمائها للغرب، وبحكم العلاقة الإستراتيجية الخاصة، التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية، **فمصرلم تكن** أفضل حالاً من الفلسطينيين في هذا الخصوص، فكانت مصر على الدوام هي الراعي العربي الأول لعملية التسوية السلمية، وهي مقيدة في التفاعل مع الملف الفلسطيني – الإسرائيلي، بسبب الالتزامات المفروضة عليها بموجب الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل برعاية دولية، والتي وضعت مصر ومعها الأردن وباقي الدول التي انتهجت نهج السلام مع إسرائيل في وضع محرج للغاية مع باقي دول المنطقة.

هذا بالإضافة إلى الضغوط الشديدة التي تتعرض لها باستمرار من الجانب الأمريكي والأوروبي، والذي في غالب الأحيان لا يصب في صالح الفلسطينيين، ومن ذلك عدم تمكن القيادة المصرية من التأثير على الطرف الإسرائيلي بخصوص رفع الحصار عن الرئيس عرفات في مقر رئاسته في رام الله، ولا حتى بوساطة أمريكية.

إن إشكالية الانتفاضة على الصعيد العربي تنبع من هذا التناقض بين كون القضية الفلسطينية قضية عربية، من الناحية النظرية، وبين ضعف الالتزام الرسمي – على الأغلب لهذه القضية من الناحية العملية – بحيث باتت إسرائيل تستفرد بالشعب الفلسطيني وتمعن فيه قتلاً وتدميراً، وبالطبع لم يكن مطلوباً من هذا النظام الرسمي العربي الانتقال لشن حرب ضد إسرائيل، في هذه الظروف والمعطيات، إذ أثبتت التطورات أن البديل عن استمرار خيار الحرب ضد إسرائيل، لا يفترض بالضرورة انتهاج خيار الانصياع للمطالب الإسرائيلية، المدعومة أمريكياً، فثمة خيارات أخرى تتمثل في الرفض للوجود الإسرائيلي وللإملاءات والتحديات التي يفرضها هذا الوجود من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية .

وعموماً فقد اتسم رد الفعل المصري والعربي أيضاً، على الانتفاضة بالروح الانفعالية المشحونة بالغضب على إسرائيل، من دون تحويل هذه الشحنة إلى حالة إيجابية منظمة ومستمرة، وهنا لا يمكن إلقاء اللوم في دعم الانتفاضة على النظام السياسي الرسمي؛ وإنما تطال المجتمعات الشعبية ونخبها السياسية والثقافية والاقتصادية مسؤلة أيضاً، نخلص بالقول؛ إلى أن الخطاب الرسمي المصري لم يتغير رغم تطور الظروف وتسارع الأحداث، فلقد استنكرت الحكومة المصرية رد الفعل الإسرائيلي، واستخدام الغاز والرصاص المطاطي لقمع المصلين المحتجين على دخول "شارون" إلى باحة المسجد الأقصى في عام ٢٠٠٠م، والتي أُصيب فيها أكثر من عشرين فلسطينياً وثلاثة جنود إسرائيليين خلال الاشتباكات .

وبعد رفض "أيهود باراك" المشاركة في ٥ تشرين أول (أكتوبر)من عام ٢٠٠٠م، في قمة رباعية في مدينة "شرم الشيخ" مع الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، والرئيس ياسر عرفات، رفض الرئيس المصري حسني مبارك أي اقتراح لعقد قمة جديدة، طالما لم يستجب رئيس الوزراء الإسرائيلي للشروط الآتية:

- سحب الجيش الإسرائيلي من المواقع الجديدة، التي احتلها في غزة والضفة الغربية.

- وقف الإنذارات الإسرائيلية.
- تشكيل لجنة تحقيق دولية.
- تقديم الضمان بعدم تكرار الاستفزازات على غرار زيارة "شارون" للحرم القدسي.
- البحث عن حل لمسألة القدس ضمن إطار الشرعية الدولية.

باتت القدس محور السياسة العربية، فخلافاً لباقي أبعاد القضية الفلسطينية تشكل مسألة القدس ما يشبه حقل الألغام، فهي تطال المشاعر الدينية وتتخطى صلاحيات السلطة الفلسطينية، وقد تدهورت الأوضاع بعد اندلاع انتفاضة الأقصى إلى درجة لم يعد ممكناً البحث عن تسوية من دون إيجاد حل، في انتظار حسم باقي ملفات التفاوض، وجاءت خطوة "شارون" الاستفزازية هذه لتبدل المعطيات وتظهر حلقة العنف المتصاعدة التي أثارتها الزيارة؛ لتؤكد بأنه لا سبيل إلى حل نهائي للنزاع العربي – الإسرائيلي، من دون الاتفاق حول الوضع النهائي للمدينة المقدسة .

المبحث الرابع:الآثار المترتبة على عملية سلام الشرق الأوسط:

٤-١ :الأطماع الصهيونية التوسعية الجديدة في دول الجوار:

بدأت الأطماع الصهيونية في البلاد العربية، منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، حين كانت الصهيونية في مرحلة التكوين الجنيني الفكري، ثمَّ أعقبتها مرحلة ما بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال السويسرية عام ١٨٩٧م، حيث اتخذت الحركة الصهيونية شكلها التنظيمي، وأصبح للفكرة أدوات ومؤسسات تعمل باستمرار لتحقيق الأهداف المرسومة، وفي المقدمة منها: احتلال الأرض العربية في فلسطين،واستطاعت الحركة الصهيونية العالمية؛ أن تُسخّر القوى العظمى لخدمتها ولتحقيق أهدافها على مر العصور، مستخدمةً شتى الطرق المشروعة وغير المشروعة لتحقيق مآربها؛ إن حقائق التاريخ، تؤكد بدون أدنى شك، ضلوع حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، في تسهيل سُبل الهجرة اليهودية من بلدان العالم إلى فلسطين، واستطاع هؤلاء المهاجرون بتواطؤٍ من حكومة الانتداب؛ أن يتسلّحوا بشكلٍ سريع ليقوموا لاحقاً بارتكاب أبشع المجازر في حق الشعب الفلسطيني، لإجبارهم على النزوح منها بالقوة، ليحل محلهم اليهود المهاجرون من جهات العالم المختلفة، لقد

أدركت مصر، ذلك الخطر التوسعي، فباتت تحرص على المحافظة على حدودها مع إسرائيل، وعدم السماح لإسرائيل؛ من أن تسلب المزيد من الأراضي العربية.

لقد شغلت مصر أهمية خاصة في الفكر التوسعي الصهيوني، نظراً لموقعها الاستراتيجي المهم، ففي ١٢ تموز (يوليه) ١٩٠٢، وجه "هرتزل" زعيم الحركة الصهيونية العالمية، إلى الممول اليهودي الواسع الثراء، اللورد "روتشيلد" رسالة بسيطة فيها خطة صهيونية، لإسكان الفقراء والمضطهدين من اليهود، على حد تعبيره، في منطقة "العريش" تحديداً، وفي شبه جزيرة سيناء على وجه العموم، التي يسميها "فلسطين المصرية"!.

٤-٢ :مطامع إسرائيلية توسعية من نوع جديد:

بعد كل ما سبق بيانه؛ عن سجل إسرائيل التي التهمت الكثير من الأراضي العربية؛ بالإمكان أن نخرج بنتيجة مفادها؛ بأن مطامع إسرائيل التوسعية ليست لها حدود؛ وأن مخططاتها المستقبلية جاهزة التنفيذ، ولا تعدو المسألة سوى قضية وقت، وتربّص الفرصة المناسبة، وبالتالي؛ فإن الذرائع والمبررات، ليس من الصعب توفيرها، فالإسرائيليون أصبحوا اليوم أصحاب خبرة في التضليل الإعلامي واختلاق الأعذار، خصوصاً؛ وأن ذلك يتم أمام مجتمع دولي يشاركهم في المؤامرة ومتواطئ مع منفذيها، جاء في خطاب ألقاه "مناحيم بيغن" (رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق) في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٥٠: "لن يكون سلام لشعب إسرائيل، ولا لأرض إسرائيل، حتى ولا للعرب، ما دمنا لم نحرر وطننا بأجمعه بعد، حتى لو وقعنا معاهدة الصلح"، وفي حوارٍ نشرته مجلة "نيوز ويك" الأمريكية في عددها الصادر في ٢٢ كانون ثانٍ (يناير) ١٩٦٨، بيّن "ليفي أشكول" رئيس الوزراء الإسرائيلي، و"ليندون جونسون" الرئيس الأمريكي، فقد طلب "أشكول" من الولايات المتحدة، ضمان حدود إسرائيل، فردَّ عليه الرئيس الأمريكي، المعروف بموقفه المساند للصهيونية: "أنت تطلب مني ضمان حدودكم؟ حسناً! أية حدود تريدني أن أضمن؟!" (والرئيس الأمريكي يقصد بأنه يدرك بأن اسرائيل لديها النية في توسيع حدودها مستقبلياً) .

وعلى الصعيد الدولي؛ فمن المعروف بأن الكيان الصهيوني منذ نشأته، لم يعبأ قط بقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، لذلك فهو: يصر

على رفض تعيين حدود جغرافية ثابتة له، كي يبقي الباب مفتوحاً أمامه للمزيد من الاحتلال والتوسع.

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه؛ عن تمادي إسرائيل في العدوان واحتلالها للأراضي العربية، وعلى الرغم من ترسانة الأسلحة التي تمتلكها، والدعم الأمريكي والدولي الذي ليس له حدود؛ فإن إسرائيل قد بدّلت من تكتيكها الهادف إلى التوسع؛ فوجدت أن أنسب الطرق للتغلغل إلى داخل هذا الجسد العربي هو: باستبدال الرشاش والمدفع بغصن الزيتون، وتمزيق الصف العربي مرة أخرى باستخدام " السلام".

لقد استطاعت إسرائيل من خلال اتفاق "أوسلو"؛ أن تحقق أهدافاً في المنطقة العربية، ما كان لها؛ أن تحققها باستخدام الآلة العسكرية والحروب، فعلى الرغم من استعادة مصر لشبه جزيرة سيناء التي احتلت في أعقاب حرب ١٩٦٧، وخروج القوات الإسرائيلية المحتلة منها؛ هذه القوات الإسرائيلية عادت ولكن ليس إلى "العريش"، بل عادت إلى "القاهرة" و"الإسكندرية"، وباقي المدن المصرية، ليس بواسطة دبابة أو طائرة عسكرية أو ناقلة جند؛ وإنما ببساطة بواسطة حافلات دبلوماسية وسياحية تقلهم من "تل أبيب"، ومن "حيفا" مروراً بقطاع غزة جنوب فلسطين المحتلة إلى الجنوب من معبر رفح أو ما يسمى ببوابة صلاح الدين، وهي: البوابة التي دخل منها صلاح الدين الأيوبي إلى فلسطين عند تحريره لبيت المقدس.

النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

رأينا من خلال البحث؛ أن مواقف معظم الدول العربية ومنها مصر، قد تأثرت بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وكانت الضغوط الأمريكية التيُمورست على تلك الدول قوية، لدرجة الوصول إلى حالة من الإحباط وعدم الرضا على المستويين: الرسمي والشعبي؛ كما أن الخوف والغضب والإحباط هي: العناوين الرئيسة، التي باتت تحكم العلاقات الأمريكية العربية، وهذه الحقيقة لا تعبر عن رأيي الباحث الشخصي فحسب؛ وإنما جاءت نتيجة عدة دراسات، كان آخرها دراسة أصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن.

لقد أعرب البروفيسور "بول سوليفان"، الأستاذ بجامعة الدفاع الوطني الأمريكية؛ عن اعتقاده بأن مشاعر الكراهية للولايات المتحدة في العالم العربي لا تخدم المصالح القومية الأمريكية، ولذلك يجب إزالة السبب الرئيس فيها، وهو: الموقف الأمريكي غير المتوازن من الصراع العربي الإسرائيلي بالتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل، يأخذ في الحسبان قضايا المياه والنمو السكاني، وما سيحدث في المستقبل من تطورات مع توفير العدل للشعب الفلسطيني، والأمن للشعب الإسرائيلي.

وفيما يخص تطور العلاقات المصرية مع اسرائيل خلص البحث؛ إلى أنه يمكن تقسيم الدول العربية إلى قسمين، وهذا ينطبق على باقي الدول العربية، قسم يضم الدول التي طبّعت علاقاتها بإسرائيل بشكل علني ومنها مصر، وتلك التي رفضت فكرة إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل.

كما خرجت الدراسة بأهم أثار عملية السلام في الشرق الأوسط، والتي تزامنت مع حرب الخليج الثانية إبان غزو العراق للكويت، والتواجد الأمريكي غير المسبوق في المنطقة العربية، في مقابل غياب الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى كانت تؤثر في المنطقة في الماضي، وتوصلت الى حقيقة مفادها أن هذا التطور الخطير في مجريات الأمور في الشرق الأوسط أثّر وبشكلٍ مباشر على سياسات الدول العربية بشكلٍ عام.

وبهذا الخصوص خلصت الدراسة؛ إلى أن أي موقف عربي ما لم يكن موحداً فلن يكون له أي: تأثير يُذكر، وخصوصاً فيما يتعلق بعلاقات الدول العربية بإسرائيل،

كما كشف البحث ما جرى في قمة "كامب ديفيد" الثانية عام ٢٠٠٠م، والآثار التي ترتّبت على فشل القمة، وبيّنت الدراسة طبيعة الضغط الأمريكي الذي مورس على الطرف الفلسطيني، بهدف انتزاع المزيد من التنازلات، وتعرضت الدراسة لانتفاضة الأقصى في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، وأسباب اندلاعها وموقف مصر منها، ونوهت الدراسة إلى الخطر الإسرائيلي الذي يتهدد مستقبل أمن الدول العربية، وخصوصاً الدول المجاورة، كما وضّحت الدراسة الأطماع التوسعية الصهيونية، وأوصت الدراسة بضرورة تكاثف الجهود من أجل الوقوف في وجه تلك الأطماع، وفيما يخص مستقبل المنطقة كشفت الدراسة عن حقيقة استمرار الولايات المتحدة في اعتماد استراتيجية عدائية تجاه الأمة العربية ومشروع نهضتها، تقوم على عرقلة هذا المشروع، ولقد تبنت في إداراتها المتعاقبة، ولا تزال تتبنى انطلاقاً من هذه الاستراتيجية سياسة دعم الكيان الإسرائيلي مادياً ومعنوياً، وجاءت أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، لتكون ذريعة لتنفيذ استراجيتها، وإقامة نظام عالمي جديد، والذي رفع شعاره "جورج بوش" عام ١٩٩٠ أبان حرب الخليج.

- **التوصيات:**

توصل البحث؛ إلى أنه ثمة حاجة لوضع إستراتيجية عمل مشتركة لمواجهة المرحلة القادمة، للأسباب التالية:

- عدم تكافؤ أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي، والتدخل المنحاز والظالم للقوى الدولية في هذا الصراع، والتي تسعى إلى تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.
- ثقل العبئ الملقى على مصر في مواجهة هذا الصراع بسبب طبيعة الصراع من حيث طوله، وكثرة متغيراته، وتعدد الآراء في طبيعة مآلاته في المستقبل.
- غياب الجهد العربي مشترك لمساندة مصر وفلسطين كما كان في السابق، وحاجة الصراع إلى تعبئة ذهنية ونفسية وشحذ الهمم، وتعبئة طاقات الأمة وتنشيط جهودها، والخروج من حالة الإحباط واليأس.

وبناءً على ما تقدم خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، بيانها كالتالي:

- الالتزام بالحد الأدنى العربي فيما يتصل باستمرار الصراع، كما حددته قرارات القمم العربية (قبل مؤتمر مدريد ١٩٩١م)، بل والتشبّث بكافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.
- استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية، باعتبارها ورقة ضغط ذات تأثير إستراتيجي لعزل الكيان الإسرائيلي.
- إعادة النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي أُبرمت في ظل استمرار الاحتلال للأراضي العربية، والتلويح بإمكانية إلغاء بعض هذه الاتفاقات، حيث أثبتت الدراسة؛ أن إسرائيل تحرص على المحافظة على ما أنجزته من اتفاقات مع دول مثل: مصر والأردن.
- على الدول العربية أن توسع مجالات الحريات العامة والمشاركة السياسية، وتمكين قوى المجتمع المدني من الإسهام في المعركة الوطنية والقومية ضد الأخطار والتحديات وعلى رأسها الخطر الصهيوني.
- مراجعة فكرة التضامن مع الشعب الفلسطيني، والتأكيد على؛ أن الصراع ليس صراعاً فلسطينياً – إسرائيلياً فحسب، بل هو صراع قومي، والدول العربية جميعها أطرافاً في هذا الصراع.
- وضع خطط محددة المسؤولية والمراحل من أجل دعم صمود الشعب الفلسطيني، وخصوصاً فيما يخص الاقتصاد الفلسطيني، الذي هو: بأمس الحاجة إلى إعادة ترتيب، وفصله عن الاقتصاد الإسرائيلي، وإيجاد البديل العربي.
- إعادة النظر في القوانين والإجراءات التي تتخذها الدول العربية، في التعامل مع أبناء الشعب الفلسطيني، اللاجئين، أو المقيمين أو العابرين، وخصوصاً الدول المجاورة مثل مصر، والتي يرتبط الفلسطينيون بها بروابط مميزة.
- وقف الاحتكار النووي الإسرائيلي الذي يمثل تهديداً للاستقرار الأمني، وإزالة عناصر التسلح النووي الإسرائيلي على كل المستويات، ابتداءً من العناصر العسكرية في البنية النووية، وحتى الرؤوس والذخائر النووية.

- محاولة تطوير برامج نووية سلمية عربية من أجل خلق حالة من التوازن الإقليمي، وقطع الطريق على إسرائيل.
- تحقيق الوحدة الفلسطينية وتكثيف الجهود العربية، واستخدام الضغط العربي من أجل رأب الصراع الذي حصل في الصف الفلسطيني، وإعادة اللحمة بين أبناء الوطن الواحد، من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، وهي: تحرير الأرض والإنسان.
- الاستفادة من العلاقات المميزة لبعض الدول العربية التي تربطها بالإدارة الأمريكية، من أجل وقف العدوان الإسرائيلي عن الشعب الفلسطيني، ورفع الحصار عنه.
- إكمال مشروع النهضة العربية، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف العربية المرجوة، والوصول إلى اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، وتسهيل عملية انتقال الأفراد عبر الحدود من أجل تحقيق التكامل.

المراجع

الكتب باللغة العربية:

١- نعيم الأشهب،مازن الحسيني: مشروع الشرق الأوسط، أعلى مراحل التبعية الطبعة الأولى، دار الشروق، دمشق، ٢٠٠٥.
٢- مصطفى بكري: "غزة – أريحا الأوراق السرية"، الطبعة الأولى، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٩٣.
٣- الحسن، ب.(2003): "الخداع الإسرائيلي، رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد"، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت.
٤- خليل حسونة: "الثابت والمتغير في الواقع العربي"، الطبعة الأولى،دارالمقداد للطباعة – غزة، ٢٠٠١.
٥- حسان حلاق: "فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية"، الطبعة الأولى، منشورات روائع مجدلاوي، عمّان، ١٩٩٨.
٦- جواد الحمد: "مستقبل السلام في الشرق الأوسط"، الطبعة الثالثة،مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، ٢٠٠٠.
٧- - منيرالحمش: "السلام المدان، الشرق الأوسط الجديد"، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧.
٨- احمد صدقي الدجاني: "القدس وانتفاضة الأقصى وحرب العولمة"، الطبعة الأولى، مركز الإعلام العربي، القاهرة،٢٠٠٢.
٩- سعد الدين ابراهيم: "نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع الغربي الصهيوني" ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠.
١٠- عبدالجبارالسامرائي: الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، أبوظبي، ٢٠٠٢.
١١- إدوارد سعيد: "نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها"، الطبعة الأولى، دار الأدب،بيروت،٢٠٠٢.
١٢- هالة سعودي: السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي في اعقاب الحرب العالمية الثانية.في: أ، أحمد، م،حمزة.صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٣.
١٣- حسين أبو شنب: "الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي"، الرأي والرأي الآخر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٩٥.
١٤- طاهر شاش: "مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية"، الطبعة الأولى، الأمال والتحديات، القاهرة،١٩٩٩.

١٥- سميح شبيب: "منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية دول الطوق"، الطبعة الأولى،هيئة أرض فلسطين،لندن،١٩٨٥.
١٦- منير شفيق:" أوسلو ١و ٢ المسار والمال " ، الطبعة الأولى. دار المستقبل ، الخليل ، رام الله، ١٩٩٩.
١٧- علي أبو عودة:" إشكالية السلام في الشرق الأوسط- رؤية من الداخل " ، الطبعة الأولى،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،١٩٩٩.
١٨- نصيرعاروري: "أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام"، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٧.
١٩- جعفرعبد السلام،محمود داود: " الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية"، الطبعة الأولى،رابطة الجامعات الإسلامية،القاهرة،٢٠٠٦.
٢٠- علاء عبد الوهاب: "الشرق الأوسط الجديد سيناريو الهيمنة الإسرائيلية"، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة،١٩٩٥.
٢١- حسين ابراهيم العطار ،ح . (2006):" مصر والقضية الفلسطينية-الحكم الذاتي في الضفة والقطاع " ، الطبعة الأولى،دار الاتحاد للطباعة، القاهرة.
٢٢- شفيق احمد علي : "في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل" ، الطبعة الثانية،مركز الحضارة العربية،القاهرة،١٩٩٨.
٢٣- عواد، ع.(1994): "الحل والدولة، الجزء الأول، غزة أريحا أولاً"، الطبعة الأولى، مؤسسة دار القلم، عمّان.
٢٤- محمد عبدالشفيع عيسى، م.(2001):"العرب وإسرائيل ميزان القوى ومستقبل المواجهة"، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية، القاهرة.
٢٥- محمد علي الفرا، م . (2001):" السلام الخادع من مؤتمر مدريد الى انتفاضة الاقصى١٩٩١-٢٠٠٠" ، الطبعة الأولى،مركز دراسات الشرق الأوسط،عمّان.
٢٦- هيثم الكيلاني، هـ.(1996):"التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي"، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.
٢٧- أبو لغد،إ،عبد الوهاب المسيري، ع،وآخرون:(2000): "العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل "، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.
٢٨- جميل مطر،ح.(2003): الكراهية الأمريكية للعرب صناعة جديدة .في :أ، أحمد، م،حمزة.صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية (ص ص 263-288)،الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٢٩- أحمد نافع، أ.(2002) "أوراق عربية، فلسطين . . . وهموم أخرى"، الطبعة الأولى،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

٣٠- محمد هيكل(2001) : "عواصف الحرب وعواصف السلام"، الطبعة الثامنة. دار الشروق، بيروت .

الكتب المترجمة مع العربية:

١- أبي عاد،ن، جرينون،م.(1996): "النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط"، الطبعة الأولى، ترجمة محمد النجار،الأهلية للنشر،عمّان.
٢- بيريس، ش.(1994): "الشرق الأوسط الجديد"، طبعة أولى، ترجمة محمد حلمي الحافظ،الأهلية للنشر والتوزيع،عمّان.
٣- غروميكو ، أ. (2001) : "السلام الآن سلام المستقبل" ، طبعة أولى. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،بيروت.
٤- جيمي كارتر(2006): "فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية"، الطبعة الأولى، نسخة مترجمة بيد : عادل بشري،القاهرة.
٥- كين بوث،وتيم ديون "Dunne T, Booth. K".(2005): "عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، الطبعة الثانية، ترجمة واعداد مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية،أبوظبي.
٦- هنري كيسنجر(2002):، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، الطبعة الأولى، ترجمة واعداد دار الكتاب العربي، بيروت.
٧- وليام ب. كوانت.(2002): "عملية السلام"الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي الاسرائيلي مذ عام ١٩٦٧م ، ترجمة د.هشام الدجاني، الطبعة العربية الأولى،مكتبة العبيكان،الرياض.

الدوريات:

١- عبد الاله بلقزيز: "ممكنات ومستحيلات الصراع العربي – الصهيوني(ص ص 16-63)، المستقبل العربي، العدد 250، بيروت، ١٩٩٩.
٢- علي الجرباوي:"المأزق الفلسطيني والخيار الوحيد للخروج منه. (ص ص85-95)" مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 58، ٢٠٠٤.
٣- مصطفى الحسيني :مصر والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية (ص ص83-91)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 40، ١٩٩٩.
٤- مجدي حماد : نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي الصهيوني، المستقبل العربي، العدد 243، ١٩٩٩.
٥- سعدون حمادي:"مكانة الوحدة العربية في مشروع النهضة العربية الحديثة"(ص ص17-31)، المستقبل العربي، العدد 234، ١٩٩٨.
٦- هاني خصاونة: مستقبل الصراع العربي الأسرائيلي(ص 113)،المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد218، ١٩٩٦.
٧- احمد صدقي الدجاني: "رؤية حضارية للصراع العربي – الصهيوني(ص ص43-76)، المستقبل العربي، العدد 239، ١٩٩٩.

٨- عدنان شومان:العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الاقليمية الدولية.(ص ص -97 70)، المستقبل العربي،العدد234، ١٩٩٨.
٩- طلال عوكل: "نظرة على الوضع الفلسطيني بعد الحادي عشر من أيلول، رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، فلسطين،٢٠٠٢.
١٠- نائلة القلقيلي: "تطور موقف الدول العربية حول مسألة الكيانية الفلسطينية"، العدد 42، ٢٠٠٣.
١١- مسلم، ط:"التسوية الصعبة، دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية – الإسرائيلية، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق العدد 238، ١٩٩٨.
١٢- هاني المصري: انتفاضة الأقصى بين الاستثمار والانتظار.(ص ص 71-80)،مجلة رؤية، تحليل للإمكانات والقيود، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 3، ٢٠٠٠.
١٣- حسن نافعة . العلاقات المصرية الفلسطينية . (ص ص36-41)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 40، ١٩٩٦.
١٤- يوسف أحمد:"الرقم العربي في معادلة التحرر الوطني الفلسطيني، تحليل للإمكانات والقيود.(ص ص 26-30)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 45، ٢٠٠١.

رسائل ماجستير:

١- أبوالطرابيش،أ.(2008):السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في عهد جورج بوش الابن ٢٠٠١-٢٠٠٦،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القدس،القدس.
٢- الداعور، أ.(2001): "آثار مفاوضات السلام على الصراع العربي – الإسرائيلي في الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٠م" رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الملكة أروى، صنعاء.
٣- صلاح عبدالعاطي:العولمة الثقافية وتداعياتها على المجتمع العربي،الشباب الفلسطيني نموذج، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القدس،القدس، ٢٠٠٨.

المراجع باللغة الانجليزية:

Foreign Books:

1. Smith ,Ch . (2004) : " Palestine and the Arab-Israeli conflict",4st, Bedford/St. Martin's.
2. Waston ,G . (2000) : "The Oslo Accords : international law and the Israeli-Palestinian peace agreements" ,1st, Oxford University, New York..
3. Noor , A . (2000) " 52 years of Palestine occupation" ,1st.-3
4. Khatib , H . (2003)" Palestine and Egypt under the Ottomans: paintings, books , photographs, maps and manuscripts",1st, Egypt.
5. A. Bill , J &Springborg, R . (2004) : "Politics in the middle east ",4st, New York University Department of Politics, New York.